

الأمر الذي يتطلب وجود ضمانات للتقليل من هذه المخاطر وبه الحصول على تمويل أكثر يسرا، تم بذلك إنشاء صندوق بموجب المرسوم التنفيذي 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي (FGAR) لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض، والذي يهدف إلى تسهيل عملية الحصول على القروض من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، تم تعزيز السوق المالية في 2004 بإنشاء هيئة لدعم جهاز الضمان الموجود بالفعل، والتي تم إنشاءها بموجب المرسوم الرئاسي 04-134 المؤرخ في 19 أبريل 2004 المتضمن قانونه الأساسي بالاشتراك مع الخزينة العامة وستة (6) بنوك عامة من بينها القرض الشعبي الجزائري CPA .